تحولات العقيدة الامنية العراقية بعد عام ٢٠١٧: التحديات والافاق المستقبلية

ا. م. د. انتظار رشيد زوير **ا. م. د. حنان فالح حسن**
م. د. زمن ماجد عودة **م. م. مصطفى حمادي ابراهيم**
م. م. سوسن محمد علي([1])

الملخص:

يتناول بحثنا الموسوم(التحولات التي شهدتها العقيدة الامنية العراقية بعد عام ٢٠١٧: : التحديات والافاق المستقبلية) تحليل لمفهوم العقيدة الامنية ومحدداتها في الصعيد العراقي، فضلا عن معرفة التطورات التي جرت عليها بسبب التغيرات في البيئة الأمنية الداخلية والاقليمية، كما نتطرق لابرز التحديات التي تواجه هذه العقيدة سواء على المجال الداخلي أو الاقليمي او الدولي، وذلك في ضوء المتغيرات التي اعقبت هزيمة تنظيم داعش الارهابي ، وما رافقها من اعادة بناء وتطوير في بنية المؤسسات العسكرية، وكذلك تناولنا استشراف الافاق المستقبلية للامن الوطني والاستقرار في بلدنا .

الكلمات المفتاحية :العقيدة ، الامن الوطني، ٢٠١٧، تحديات أمنية، الاستقرار ، العراق.

Transformations in the Iraqi Security Doctrine After 2017: Challenges and Future Prospects

[1] اساتذة في الجامعة المستنصرية- كلية العلوم السياسية.

Assistant Professor Dr. Intidhar Rashid Zuwayr
Assistant Professor Dr. Hanan Falih Hassan
Lecturer Dr. Zaman Majed Auda
Assistant Lecturer. Mustafa Hammadi Ibrahim
Assistant Lecturer. Sawsan Mohammed Ali

Abstract:

Our research, entitled "Transformations in Iraqi Security Doctrine After 2017: Challenges and Future Prospects," analyzes the concept of security doctrine and its determinants in Iraq. It also examines the developments that have occurred due to changes in the internal and regional security environment. Furthermore, it addresses the most prominent challenges facing this doctrine at the domestic, regional, and international levels, in light of the changes that followed the defeat of ISIS and the accompanying restructuring and development of military institutions. Finally, it explores future prospects for national security and stability in Iraq.

Keywords: Doctrine, National Security, 2017, Security Challenges, Stability, Iraq

المقدمة:

شهد العراق بعد عام ٢٠١٧ تحولات أمنية مهمة في أعقاب هزيمة تنظيم داعش الإرهابي، الأمر الذي فرض على الدولة العراقية إعادة النظر في مرتكزات عقيدتها الأمنية بما يتلاءم مع طبيعة البيئة الأمنية الجديدة، إذ ادت مرحلة ما بعد داعش الارهابي مجموعة من التحديات الامنية المعقدة، التي ابرزها استمرار التهديدات الإرهابية ، وملف معالجة عوائل تنظيم داعش وكيفية إعادة دمجهم أو التعامل معهم من الجانب الامني والقانوني ، فضلاً عن التحديات المرتبطة تاهيل بناء المؤسسات الأمنية وتعزيز التنسيق فيما بينهم.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من كونه يتناول مرحلة مفصلية في تطور المنظومة الامنية العراقية بعد القضاء على (داعش الارهابي) ، ويسعى لتحليل التحولات التي طرات على العقيدة الأمنية العراقية والتحديات التي تواجهها، بما يسهم في فهم طبيعة البيئة الأمنية الجديدة في العراق وامكانية تطوير استراتيجيات امنية اكثر فاعلية في مواجهة التهديدات المستقبلية.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث من التساؤل الرئيس (كيف أثرت التحولات الأمنية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠١٧ في اعادة تشكيل العقيدة الأمنية العراقية، وماهي التحديات التي تواجهها هذه العقيدة في ظل البيئة الأمنية الجديدة) ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

- ماهية العقيدة الأمنية وما اهم مرتكزاتها النظرية؟
- ما هي ابرز التحولات التي شهدتها العقيدة الأمنية العراقية بعد عام ٢٠١٧؟
- ما التحديات الأمنية التي تواجه هذه العقيدة في المرحلة الراهنة؟
- ماهي الافاق المستقبلية لتطور العقيدة الأمنية ؟

أهداف البحث: يهدف البحث لتحقيق عدة اهداف ابرزها: تحليل مفهوم العقيدة الأمنية واهميتها في بناء الاستراتيجيات الامنية للدول، ودراسة التحولات التي طرأت على العقيدة الأمنية بعد عام ٢٠١٧، فضلا عن تشخيص ابرز التحديات الأمنية التي تواجه المنظومة الامنية العراقية في مرحلة ما بعد داعش الارهابي، واستشراف الافاق المستقبلية لتطور العقيدة الامنية العراقية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها(ان التحولات الامنية التي شهدها بلدنا بعد عام ٢٠١٧، ولاسيما تلك المرتبطة بالحرب على تنظيم داعش

الارهابي وما رافقها من تطورات موسسية في بنية المنظومة الامنية العراقية، لها دور في احداث تحول نسبي في العقيدة الامنية للدولة باتجاه مقاربة اكثر شمول للامن، الا ان فاعلية هذه العقيدة تبقى مرتبطة بقدرة الدولة على تطوير مؤسساتها الامنية وتعزيز التنسيق فيما بينها ومعالجة التحديات الامنية المستجدة) .

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي في دراسة مفهوم العقيدة الامنية ومحدداتها، فضلاً عن توظيف منهج تحليل النظم لتفسير تفاعل العوامل الداخلية المؤثرة في تطور العقيدة الامنية العراقية بعد عام ٢٠١٧.

المبحث الأول

مـاهيــة العـقيدة الامنـية

تُعَدّ العقيدة الأمنية من المفاهيم الجوهرية في بناء الدولة الحديثة وإدارة شؤونها الأمنية، إذ تمثل الإطار الفكري والاستراتيجي الذي تستند إليه المؤسسات الأمنية في أداء مهامها وتحقيق أهدافها، فالأمن لم يعد يقتصر على الجانب العسكري أو حماية الحدود فحسب، بل أصبح مفهوماً شاملاً يرتبط بحماية المجتمع واستقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي جعل من وجود عقيدة أمنية واضحة أمراً ضرورياً لتنظيم عمل الأجهزة الأمنية وتوجيه سياساتها بما ينسجم مع طبيعة النظام السياسي وقيم المجتمع.

وقد ازدادت أهمية العقيدة الأمنية في ظل التحولات السياسية والتكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، إذ ظهرت أنماط جديدة من التهديدات مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجمات السيبرانية، الأمر الذي يتطلب تطويراً مستمراً في الفكر الأمني وتحديثاً للعقائد الأمنية بما يتلاءم مع طبيعة هذه التحديات، لذلك تسعى الدول إلى صياغة عقائد أمنية مرنة وقادرة على التكيف مع

المتغيرات المختلفة، مع الحفاظ على التوازن بين متطلبات الأمن واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على ماهية العقيدة الأمنية من خلال بيان مفهومها وأهميتها وابرز مقوماتها ، فضلاً عن دورها في توجيه السياسات الأمنية وتحقيق الاستقرار داخل الدولة.

المطلب الأول: مفهوم العقيدة الأمنية

يُعد مفهوم العقيدة الأمنية من المفاهيم الأساسية في حقل الدراسات الأمنية والسياسية، إذ يمثل الإطار الفكري الذي تعتمد عليه الدولة في صياغة سياساتها الأمنية وتوجيه عمل أجهزتها المعنية بالحفاظ على الأمن والاستقرار. ولتحقيق فهم دقيق لهذا المفهوم، لا بد من توضيح مصطلحي "العقيدة" و"الأمن" كلٌّ على حدة، سواء من الناحية اللغوية أو الاصطلاحية، ثم الانتقال إلى توضيح معنى العقيدة الأمنية من خلال استعراض آراء عدد من الباحثين والمتخصصين في هذا المجال.

وتعود كلمة "العقيدة" في أصلها اللغوي إلى الفعل (عقد)، والذي يفيد معنى الربط والإحكام (بن علي ، ٧) ، والعقيدة هي ما يعقد عليه القلب ويؤمن به الإنسان إيماناً جازماً لا شك فيه سواء أكان حقاً ام باطلاً (الأثري ١٤٢٢هـ ، ٢٤) ، كما تُستعمل للإشارة إلى منظومة من الأفكار والمعتقدات الثابتة التي يتبناها الفرد أو الجماعة، والتي يكون لها أثر واضح في تشكيل سلوكهم وتوجيه مواقفهم(حمزة٢٠١١، ٥٤).

أما إصطلاحًا، فتُعرَّف العقيدة بأنها مجموعة المبادئ والأفكار والقيم التي يؤمن بها الفرد أو الجماعة إيماناً راسخاً (الأثري ١٤٢٢هـ ، ٢٤) ، وتشكل أساساً لتوجيه سلوكهم وتحديد مواقفهم تجاه القضايا المختلفة. وفي المجال المؤسسي أو

السياسي، تشير العقيدة إلى الإطار الفكري الذي يحدد أسس العمل والتوجهات العامة التي تستند إليها المؤسسات في أداء مهامها (حمزة٢٠١١، ٥٤).

اما مفهوم الامن، فهو مشتق من الفعل (أمِنَ)، ويعني الطمأنينة وزوال الخوف. ويُقال أمِنَ الإنسان أي شعر بالاطمئنان والسلامة من الخطر. وقد ورد مفهوم الأمن في العديد من النصوص العربية للدلالة على الاستقرار والسكينة والحماية من التهديدات (ابن منظور ١٤١٤هـ، ص٢١-٢٢).

أما اصطلاحًا، فيشير إلى حالة من الاستقرار والطمأنينة التي يشعر بها الفرد أو المجتمع نتيجة وجود نظم وإجراءات تكفل حمايته من الأخطار والتهديدات. ويعرّفه بعض الباحثين بأنه قدرة الدولة على حماية كيانها ومصالحها الأساسية وضمان سلامة مواطنيها وممتلكاتهم من مختلف المخاطر الداخلية والخارجية. وان أمن الدولة هو صون حيوات المواطنين والمقيمين والزوار وممتلكاتهم، والذود على سيادة الدولة ومؤسساتها ومرافقها وصد أي اعتداء عليه (بمخيواض ٢٠٢٢. ١٥).

كما تشير العقيدة الأمنية إلى مجموعة من المبادئ والتصورات والسياسات الوطنية والتدابير الحكومية الرامية الى تعزيز الامن، فضلًا عن مواجهة التهديدات والاخطار الأمنية بتنوع مستوياتها اذ تحدد طبيعة التهديدات التي قد تواجه الدولة، والأساليب والوسائل المناسبة لمواجهتها والحد من آثارها، كما تسهم في رسم الخطوط العامة للسياسات الأمنية، وتحدد الأدوار والمسؤوليات بين مختلف المؤسسات المعنية بحفظ الأمن، بما يضمن تحقيق التنسيق والتكامل في العمل الأمني(لخضاري ٢٠١٥، ١٤) ومن خلال هذه العقيدة تتشكل رؤية الدولة تجاه مفهوم الأمن وكيفية الحفاظ عليه، سواء على مستوى حماية النظام السياسي أو صيانة السلم الاجتماعي وتعزيز الاستقرار العام.

وقد تعددت تعريفات الباحثين لمفهوم العقيدة الأمنية تبعاً لاختلاف توجهاتهم العلمية وطبيعة المجالات التي ينطلقون منها. إذ يرى بعض الباحثين أن العقيدة الأمنية هي مجموعة المبادئ والأسس الفكرية التي تحدد كيفية تعامل الدولة مع مصادر التهديد المختلفة، وتوجّه عمل المؤسسات الأمنية في حماية النظام العام والمحافظة على استقرار المجتمع ، كما عرفها المفكر البريطاني Barry Buzan(*) اذ انه لايستعمل مصطلح (العقيدة الأمنية) بشكل مباشر دائمًا، لكنه يعرّف الإطار الأمني للدولة بأنه : ((مجموعة التصورات التي تحدد كيفية إدراك الدولة للتهديدات وكيفية الاستجابة لها)). (Buzan ، 65-67) .1991

كما يعرّفها باحثون آخرون بأنها الإطار الفكري والاستراتيجي الذي يحدد طبيعة السياسات الأمنية للدولة، ويبين الوسائل والآليات التي تعتمدها الأجهزة الأمنية في مواجهة التحديات والمخاطر التي قد تهدد أمن الدولة واستقراره ، فقد عرفها المفكر العربي علي الدين هلال( ) ((الإطار الفكري الذي يحكم توجهات الدولة في مجال الأمن ويحدد أولوياتها الاستراتيجية)). (هلال ٢٠٠٠ ، ٢٨) مثلما تطرق الى ذلك الباحث البريطاني Ken Booth اذ عَرَّفَ العقيدة الأمنية بأنها ((إطارًا فكريًا يوجّه سلوك الدولة في التعامل مع قضايا الأمن ويعكس تصوراتها عن المخاطر والتهديدات)). (Booth 1979،14).

ويذهب اتجاه آخر من الباحثين إلى تعريف العقيدة الأمنية بأنها منظومة من الأفكار والتصورات التي تتبناها الدولة لتوجيه العمل الأمني وتنظيم العلاقة بين الأمن وحقوق الأفراد، بما يحقق التوازن بين الحفاظ على النظام العام وضمان

* باري بوزان هو عالم سياسة بريطاني ومنظّر في العلاقات الدولية، يُعرف بشكل خاص بأعماله في دراسات الأمن ومدرسة "المدرسة الإنجليزية" في العلاقات الدولية. وهو أستاذ فخري في London School of Economics and Political Scienceوزميل في British Academy.

الحريات الأساسية للمجتمع ، مثل الباحث الأمريكي John Lewis Gaddis اذ ربطَ العقيدة الأمنية بالسياسات الكبرى، وأشار الى انها : ((مجموعة المبادئ المعلنة التي تحدد توجه الدولة في حماية مصالحها الاستراتيجية بما ان الامن مفهوم شامل لا يقتصر تهديده على وجود خطر عسكري خارجي وكما لاتتوقف حمايته على زيادة القدرات العسكرية للدولة بل يشمل ذلك القدرات الاقتصادية فضلًا عن الاستقرار السياسي والاجتماعي ومدى ارتباط المواطنين بالسياسات والقرارات التي تتبناها النخبة الحاكمة))،(Gaddis 2005 ,25).

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول إن العقيدة الأمنية تمثل الإطار الفكري الذي تعتمد عليه الدولة في صياغة سياساتها الأمنية وتوجيه عمل مؤسساتها المختصة بحفظ الأمن، كما تسهم في تحديد طبيعة التهديدات التي قد تواجه المجتمع، وتحديد الوسائل المناسبة للتعامل معها، كما تُعدّ العقيدة الأمنية أحد المرتكزات الأساسية في بناء منظومة أمنية متكاملة قادرة على تحقيق الاستقرار وحماية المصالح الوطنية.

المطلب الثاني: مقومات ومحددات العقيدة الامنية العراقية

تُعد العقيدة الأمنية العراقية هي الإطار الفكري والاستراتيجي الذي تستند إليه الدولة في حماية كيانها وضمان استقرارها الداخلي والخارجي، وهي تعكس طبيعة التهديدات التي تواجهها، فضلاً عن خصوصية بيئتها السياسية والاجتماعية. وتتشكل العقيدة الأمنية في ظل ظروف معقدة ومتغيرة، ما يجعلها قائمة على مجموعة من المقومات الأساسية، وتتأثر بعدد من المحددات الداخلية والخارجية.

أولاً: مقومات العقيدة الأمنية العراقية

ترتكز العقيدة الأمنية العراقية على جملة من المقومات التي تمثل الأساس الذي تُبنى عليه السياسات الأمنية، ومن أبرزها المقوم الدستوري والقانوني، إذ

يشكل الدستور العراقي المرجعية العليا في تنظيم عمل المؤسسات الأمنية، ويؤكد على حماية السيادة الوطنية ووحدة أراضي الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة. كما يُعد المقوم السياسي عاملاً محورياً، اذ يؤثر شكل النظام السياسي القائم على التعددية في تحديد طبيعة التوجهات الأمنية، ويجعلها أكثر ارتباطاً بمتطلبات الاستقرار السياسي.

تُعد العقيدة الأمنية الإطار الفكري والتنظيمي الذي يحدد طبيعة تعامل الدولة مع التهديدات الداخلية والخارجية، وآليات حماية النظام السياسي والمجتمع. وعلى الرغم من أن دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ لم ينص صراحةً على مصطلح "العقيدة الأمنية"، إلا أن ملامح هذه العقيدة يمكن استخلاصها بوضوح من مجموعة من النصوص الدستورية التي نظمت الأمن الوطني، وحددت مبادئه ومرتكزاته.

تنطلق العقيدة الأمنية العراقية من مبدأ حماية النظام الديمقراطي ومنع عودة الأنظمة الشمولية أو الفكر المتطرف، وهو ما يتجسد في المادة (٧) من الدستور التي تحظر الكيانات التي تتبنى الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي، وتجرّم كل ما من شأنه تهديد السلم المجتمعي. ويعكس هذا النص توجهاً واضحاً نحو ترسيخ أمن فكري ومجتمعي قائم على رفض العنف والتطرف.

كما تؤكد المادة (٩) على أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية يجب أن تتكون من جميع مكونات الشعب العراقي، وأن تخضع للسلطة المدنية، مع حظر تدخلها في الشؤون السياسية أو استخدامها كأداة لقمع الشعب. ويُظهر هذا النص أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية، وهو ضمان حيادية المؤسسة العسكرية ومنع تسييسها، بما يعزز الاستقرار السياسي ويحول دون الانقلابات أو الاستبداد العسكري.

وفي إطار تنظيم إدارة الأزمات الأمنية، نصت المادة (٦١/تاسعاً) على ضرورة موافقة مجلس النواب على إعلان الحرب وحالة الطوارئ، مع تحديد مدتها ومنح

الصلاحيات اللازمة للسلطة التنفيذية. ويُكمل هذا التنظيم ما ورد في المادة (٧٣/ثالثاً) التي أناطت برئيس الجمهورية مهمة المصادقة على هذه القرارات، بما يعكس مبدأ التوازن بين السلطات في إدارة القضايا الأمنية الحساسة.

أما على مستوى القيادة الأمنية، فقد نصت المادة (٧٨) على أن رئيس مجلس الوزراء هو القائد العام للقوات المسلحة، والمسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، وهو ما يعكس تركيز القرار الأمني بيد السلطة التنفيذية المدنية. كما أشارت المادة (٨٠/أولاً) إلى دور مجلس الوزراء في تخطيط وتنفيذ السياسة العامة، والتي تشمل بالضرورة السياسة الأمنية، مما يدل على أن الأمن جزء لا يتجزأ من التخطيط الاستراتيجي للدولة.

وتتوج هذه المنظومة بالمادة (١١٠/ثانياً) التي جعلت من وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها اختصاصاً حصرياً للسلطات الاتحادية، وهو ما يعزز وحدة القرار الأمني ويمنع التشتت أو الازدواجية في إدارة الملف الأمني بين المركز والأقاليم.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن العقيدة الأمنية في العراق تقوم على مجموعة من المرتكزات الأساسية، تتمثل في: خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية، وحظر التشكيلات المسلحة خارج إطار الدولة، وترسيخ مبدأ التعددية والشراكة المجتمعية، ومنع الفكر المتطرف، فضلًا عن اعتماد مبدأ التوازن بين السلطات في اتخاذ القرارات الأمنية، وحصر إدارة الأمن الوطني بيد الحكومة الاتحادية.

وعليه، فإن الدستور العراقي قد أسس لعقيدة أمنية ذات طابع ديمقراطي، تسعى إلى تحقيق الأمن مع الحفاظ على الحقوق والحريات، وتمنع في الوقت ذاته عودة الاستبداد أو عسكرة الدولة، وهو ما يعكس تحولاً جوهرياً في فلسفة الأمن مقارنة بالمراحل السابقة.

كما تطرق دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ سياسة الأمن باعتبارها اختصاصًا حصريًا للسلطات الاتحادية، وسياسة الأمن القومي كأحد أشكال السياسات العامة التي أدرجها الدستور بشكل خاص عند النص عليها، وقد جذبت هذه السياسة أيضًا انتباه الأمثلة الدستورية المقارنة، اذ نصت على تشكيل مجالس دستورية متخصصة للقيام بعملية تطوير وتنفيذ هذه السياسة، أو تشكيل مؤسسات متخصصة لهذا الغرض، ووفقًا لسياسة الأمن القومي، يتم ضمان وحدة السياسات في الدولة وتوجيهها نحو تحقيق متطلبات الأمن القومي العراقي من خلال التخطيط والتنسيق وتقييم المصالح الوطنية. (الطائي ٢٠٢٣، ٤٩٥)

ان مفهوم سياسة الامن الوطني الوارد في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ ، ورد ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، بقوله: (وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها بما في ذلك أنشاء قوات مسلحة وادارتها، لتامين حماية وضمان امن حدود العراق والدفاع عنه) ، وأول ما يستفاد من هذه المادة هو ان سياسة الامن الوطني اختصاص دستوري للسلطات الاتحادية، وهذه السلطات بموجب نفس الدستور هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وسكت الدستور عن بيان الآلية التي يمارس بها هذا الاختصاص من الناحية العضوية على الأقل فضلًا عن الجانب الموضوعي لهذا الاختصاص مما يجعلنا امام غموض بعناصر الاختصاص الشكلية والموضوعية، والتي يعول على القانون بيانها، وبالرجوع الى قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ نجد ان الاختصاص بوضع وتنفيذ سياسة الامن الوطني اختصاص حصري للحكومة الانتقالية ، وهذا الاختصاص لا يشوبه الغموض بسبب تحديد الاختصاص للحكومة وبذلك لا تنازعها بقية السلطات.لكن في واقع التشريعات العراقية حيث يوجد قانون تناول هذه السياسة من الناحية العضوية والموضوعية ، وهو امر سلطة الائتلاف

(المنحلة) المرقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٤ ، الذي انشات بموجبه اللجنة الوزارية للأمن الوطني حيث كشف هذا القانون عن مضامين سياسة الامن الوطني، وهي التخطيط والتنسيق والتنظيم وتشخيص عالي المستوى المصالح الوطنية العليا ، وبالرجوع الى الوراء نجد أول ظهور له على مستوى الواقع التشريعي في العراقي في قانون هيئة الأمن الوطني ومديرية الاستخبارات العامة رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٩ الملغى.(الطائي ٢٠٢٣، ٥٠١)

ثانياً: محددات العقيدة الأمنية العراقية

إن العقيدة الأمنية لأي دولة نتاجاً لتفاعل مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تشكل إطارها الفكري والعملي، إذ لا تنشأ بمعزل عن البيئة السياسية أو الاجتماعية أو القانونية التي تحيط بها. وفي هذا السياق، تتحدد العقيدة الأمنية في العراق ضمن منظومة معقدة من المحددات التي تعكس خصوصية الدولة العراقية من حيث بنيتها الدستورية، وتركيبتها المجتمعية، وموقعها الجيوسياسي، فضلاً عن التحديات الأمنية التي واجهتها في مراحل مختلفة، وقد أسهم دستور العراق ٢٠٠٥ في وضع الأساس القانوني لهذه العقيدة من خلال تنظيمه لعمل المؤسسات الأمنية والعسكرية، وتأكيده على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، في حين جاءت الاستراتيجيات الوطنية، ولا سيما استراتيجية الأمن الوطني (٢٠٢٥–٢٠٣٠)، لتترجم هذه المبادئ إلى أهداف وسياسات عملية تسعى إلى تحقيق الأمن بمفهومه الشامل.

وعليه، فإن دراسة محددات العقيدة الأمنية العراقية تكتسب أهمية خاصة، كونها تمثل المدخل الأساس لفهم طبيعة التوجهات الأمنية للدولة، وآليات تعاملها مع التهديدات الداخلية والخارجية، فضلاً عن دورها في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ومن هذا المنطلق، سيتم تناول هذه المحددات من خلال

تحليل أبرز العوامل المؤثرة في تشكيل العقيدة الأمنية، سواء كانت دستورية أم سياسية أم مجتمعية أم استراتيجية هي**المحدد الدستوري (القانوني) و المحدد السياسي والمحدد المجتمعي (الداخلي) ، والمحدد العسكري–الأمني:** وينطبق هذا على بناء قوات مسلحة مهنية **و**تطوير منظومة الدفاع الداخلي والخارجي فضلاً عن مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة ويعكس هذا البعد العملياتي والتنفيذي للعقيدة الأمنية(الدستور ، المادة ٩) ، اذ ترتكز العقيدة العسكرية العراقية بعد سقوط النظام عام2003 والمستجدات الحاصلة بعد عمليات التحرير على الدستور الذي يمثل الوثيقة الرسمية والقانونية، والذي حدد ضمناً طبيعة العقيدة العسكرية للدولة، وفي كل الاحوال فان الدول التي تنحى منحى ديمقراطيًا او التي تتلمس طريق بناء دولة القانون والدستور لا يمكن ان تحيد باي شكل من الاشكال عن التحديدات والثوابت التي جرى التصويت عليها في الدستور وأصبحت ملزمة. (البيضاني ٢٠٢٠ ، ٦٤ .)

فضلا عن المحدد الاقتصادي، يتمثل بتنويع مصادر الاقتصاد وحماية الموارد لاسيما النفط مع ربط الأمن بالتنمية، ان الأمن هنا مرتبط بـ الاستقرار الاقتصادي(**المادة ٢٥ و ١١١ من الدستور**)، **والمحدد الإقليمي والدولي:** الذي يتمثل بموقع العراق الجيوسياسي الحساس وعلاقاته مع دول الجوار فضلًا عن بناء شراكات دولية متوازنة وتعتمد العقيدة الأمنية على التوازن في العلاقات الخارجية(**المادة٨ من الدستور**).

وعلى وفق استراتيجية ٢٠٢٥–٢٠٣٠: تمثلت محددات العقيدة الأمنية العراقية بتحديد مصالح عليا (السيادة، القانون، الاقتصاد...) ووضع أهداف استراتيجية (أمن، اقتصاد، شراكات، مجتمع، خدمات) واعتماد تحليل SWOT ، نتأكد من

خلال الاطلاع عليها بأن العقيدة أصبحت مبنية على التخطيط الاستراتيجي الحديث.

وقد صدرت الاستراتيجية الوطنية الثالثة للأمن الوطني العراقي في منتصف عام ٢٠٢٥، بعد إقرارها من قبل رئيس مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، وقد جاء شعار الاستراتيجية تحت عنوان "العراق أولاً"، وتمت صياغتها من قبل مستشارية الأمن القومي/المركز الوطني للتخطيط المشترك عبر لجنة دائمة أُنشئت لهذا الغرض، وتتكون الاستراتيجية الوطنية من عشرة أقسام، تشمل: رؤية ورسالة الاستراتيجية، وهيكل إعدادها، والتحديات والمتغيرات التي رافقت إعدادها، واسم الاستراتيجية وعنوانها ومدتها، وتحليل البيئة الاستراتيجية، والمبادئ والأسس الوطنية لإعدادها، والمصالح الاستراتيجية العليا، والأهداف الاستراتيجية، والتحديات والتهديدات، والوسائل والسياسات الوطنية لتحقيق الأهداف، والمتطلبات الأساسية لتنفيذها، فضلًا عن ملاحق الاستراتيجية، وتشير الوثيقة إلى أنها أُعدت بجهد وطني وبمشاركة ممثلين عن جميع السلطات والقطاعات، وأنها تختلف عن الاستراتيجيات السابقة، كما تؤكد أنها نتاج خبرة عملية ومعرفة عالية وجهد وطني مشترك، مع الاستفادة من التجارب الدولية والدراسات الأكاديمية والسياسات الحكومية المعتمدة(Planning and Policies Division 2025 , 2).

المبحث الثاني: تطور العقيدة الأمنية العراقية بعد عام ٢٠١٧

أدت الاحداث الدموية التي شهدها العراق الى الحاجة الى تغيير اغلب الخطط الأمنية التي كان يعتمد عليها قبل دخول داعش للأراضي العراقية لا سيما وانها لم تستطيع مواجهة الخطر الذي صاحب دخول تلك التنظيمات الارهابية الى ارض الوطن، عليه فأننا سنتطرق الى ابرز المؤثرات الأمنية في مرحلة ما بعد داعش في

المطلب الأول، فيما سيختص المطلب الثاني بإبراز التجهيزات العسكرية للمؤسسة الأمنية.

المطلب الأول : المؤثرات الأمنية في مرحلة ما بعد داعش.

ابرز المؤثرات الأمنية في مرحلة ما بعد داعش(كروكر ٢٠١٧، ٢):

- **خطر داعش المستمر (الخلايا النائمة):** رغم الهزيمة العسكرية، لا يزال التنظيم يشكل تهديداً عبر خلايا نائمة ومفارز صغيرة تنفذ هجمات مفاجئة.
- **التوترات السياسية والأمنية** :ينعكس عدم الاستقرار السياسي على الوضع الأمني، حيث يؤدي خطاب الكراهية والفتن الطائفية إلى زعزعة الاستقرار.
- **انتشار السلاح والمخدرات** :تصاعدت تجارة وتعاطي المخدرات (مثل الكريستال والكبتاغون) في مختلف المحافظات، مما يمثل تهديداً خطيراً للأمن المجتمعي.
- **العوامل الإقليمية والدولية** :تحول العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية والدولية، مما يؤثر على سيادته وأمنه الوطني.
- **مخيمات النازحين** :تعتبر بعض المخيمات، خاصة في الشمال السوري والحدود العراقية، بيئة خصبة لإنتاج جيل متطرف.
- **مستقبل التواجد الدولي** :أثار انسحاب أو تقليص مهام قوات التحالف الدولي مخاوف من تكرار دورة "الانتشار، فالانسحاب، فالعودة السريعة" لداعش.

المؤثرات الأمنية في العراق في مرحلة ما بعد داعشدخل العراق في عام ٢٠٢٥مرحلة حاسمة من إعادة صياغة مشهده الأمني، حيث انتقل من العمليات العسكرية الكبرى ضد تنظيم "داعش" إلى مواجهة تحديات أمنية "هجينة" تجمع بين بقايا الإرهاب، النفوذ المسلح غير المنضبط، والتحولات الإقليمية المتسارعة(النور. الغريفي ٢٠٢٥) .

تتمثل أبرز المؤثرات الأمنية في العراق حالياً فيما يلي:

١. تحول طبيعة تهديد "داعش"

رغم دحر التنظيم كقوة مسيطرة على الأرض، إلا أنه ما زال يمثل تحدياً من خلال:

- **الخلايا النائمة والعمليات الانتحارية:** شهد شهر **فبراير ٢٠٢٦** عمليات أمنية حاشدة، منها محاصرة وتفجير ٣ انتحاريين لأنفسهم في الأنبار، وعمليات أخرى قرب الحدود السورية.
- **خطر مخيم الهول والسجون:** يشكل "إرث داعش" في المخيمات والسجون تهديداً مستمراً؛ حيث استعاد العراق أكثر من **٢١,٠٠٠** من مواطنيه من مخيم الهول السوري حتى **فبراير ٢٠٢٦** لضمان عدم تحولهم لجيل جديد من المتطرفين ، والتحديات المرتبطة بملف عوائل تنظيم داعش والتداعيات الاجتماعية والأمنية، ومن الجدير بالذكر، تشكل نساء تنظيم (داعش) المتشددات في المخيمات السورية ومنها مخيم الهول خطورة على العراق من خلال،. نشر الافكار المتطرفة، اذ قامت هذه النساء بتحويل المخيمات الى مراكز التعليم الفكر المتطرف ومكان لنشر ايدلوجية التنظيم الارهابي، اذ يتلقى فيها الاطفال التعاليم والقواعد والضوابط الدينية، واعدادهم ليكونوا جيل التنظيم الواعد كما يدعون، فضلا عن التمسك بوصية زعيم التنظيم ابو بكر البغدادي، وحرصهن على تطبيق القيود الدينية التي فرضها التنظيم على النساء في المخيم والامتثال لها، واستقطاب سكان المخيم، وتشكيل خلايا نائمة، ويمثلن النساء المتشددات نقطة ارتكاز لإعادة هيكلية التنظيم الارهابي من جديد من خلال إتباع ذات الايدلوجية التي استخدمها البغدادي في سجن

(بوكا) بتجنيد المتطرفين ليصبحوا قادة المستقبل حسب رأيهم (المفرجي ٢٠٢٣، ٢٠٦).

- **استغلال التكنولوجيا:** بدأ التنظيم باستخدام تقنيات حديثة مثل العملات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والطائرات المسيرة (الدرونز) في عملياته اللوجستية.

٢. هيكلة السلاح والملف الأمني الداخلي

تسعى الحكومة العراقية لتعزيز سيادة الدولة عبر مسارين رئيسيين:

- **تسلم الملف الأمني:** أعلنت وزارة الداخلية عن خطة لاستكمال تسلم الملف الأمني بالكامل في جميع المحافظات خلال عام **٢٠٢٦**، بهدف "إنهاء عسكرة المدن" وتعزيز دور الشرطة المدنية.
- **حصر السلاح بيد الدولة:** يواجه العراق ضغوطاً دولية ومحلية لتقليص نفوذ الفصائل المسلحة غير المدمجة رسمياً في الأجهزة الأمنية. كما أبدت بعض الفصائل لأول مرة في أوائل عام **٢٠٢٦** دعماً مبدئياً لمبدأ "سيطرة الدولة على السلاح" والتحول للنشاط السياسي.

٣. الانسحاب الدولي وإعادة التموضع

- **نهاية مهمة التحالف الدولي:** أعلن العراق في **يناير ٢٠٢٦** نهاية المرحلة الأولى من مهمة التحالف الدولي ضد داعش.
- **الجدول الزمني للانسحاب:** من المتوقع استمرار انسحاب القوات الأمريكية تدريجياً حتى أواخر عام **٢٠٢٦**، مع الانتقال إلى علاقات أمنية ثنائية تركز على التدريب وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

٤. **المؤثرات الإقليمية (سوريا والحدود)**(دوج ٢٠٢٢، ٢١٥).

- **تداعيات الوضع السوري:** أدى عدم الاستقرار الأخير في سوريا في أوائل عام ٢٠٢٦ إلى زيادة الضغط على الحدود العراقية–السورية، مما استدعى عمليات أمنية استباقية لمنع تسلل المسلحين بعد تغيير خارطة السيطرة في الشمال السوري.
- **تصفية الصراعات:** تصر القيادة العامة للقوات المسلحة على أن العراق لن يكون ساحة لتصفية الصراعات الإقليمية أو منطلقاً للاعتداء على دول الجوار.

٥. **تحديات أمنية مستحدثة**

- **مكافحة المخدرات:** أصبح ملف المخدرات أولوية قصوى في استراتيجية الأمن الوطني ٢٠٢٥–٢٠٣٠، حيث يسعى العراق لترسيخ نفسه كشريك إقليمي فاعل في هذا المجال.
- **الأمن السيبراني:** هناك توجه متزايد لتطوير القدرات في الأمن السيبراني والجرائم الإلكترونية لتعزيز هيبة الدولة الرقمية.

المطلب الثاني : التجهيزات العسكرية للمؤسسة الأمنية.

أعلنت وزارة الداخلية، عن خطة تستهدف استكمال تسلّم الملف الأمني بالكامل في جميع محافظات العراق خلال العام ٢٠٢٦، بما يمهد لإنهاء مرحلة عسكرة المدن ويعزز دور الشرطة المدنية.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم الوزارة العقيد عباس البهادلي، في تصريحاته أن "هذا التوجه يأتي ضمن مسار تحول استراتيجي للجهاز الأمني، من جهاز يعتمد على السلطة إلى جهاز شرطة يؤمن بالشراكة المجتمعية ويعتبر المواطن شريكاً أساسياً في صنع الأمن، وأشار إلى "إنجازات الوزارة في تطوير

البنى التحتية والموارد البشرية والتقنية، مختزلة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، كما أكد البهادلي أن "العراق أصبح زعيماً إقليمياً في مكافحة المخدرات، بعد تحول عمله من المحلي إلى الدولي وتعقبه للشبكات عبر الحدود، فضلا عن إنجازاته الكبيرة في تفكيك شبكات الاتجار بالبشر.

اما ما يتعلق بالأمن الحدودي، فقد أكد البهادلي أن "الحدود العراقية أصبحت مؤمنة بالكامل عبر استخدام الصبات الكونكريتية والكاميرات الحرارية والطائرات المسيرة وأنظمة المراقبة المتطورة. وكشف عن "خطط واسعة لتطوير الوزارة، تشمل تجهيزها بأسلحة ودعم لوجستي متقدم، وبناء ٢٠٠ مفرزة للدفاع المدني مجهزة بعجلات متخصصة وطائرات إنقاذ وإطفاء، يقودها طيارون عراقيون. كما تسلمت "وزارة الداخلية الملف الأمني بالفعل في ست محافظات بالإضافة إلى منطقتي سامراء والأنبار، مع التطلع لاستكمال عملية التسليم في باقي المحافظات خلال العام ٢٠٢٦، مما يمكن الجيش من التفرغ الكامل لمهامه القتالية الأساسية (الاخباري ٢٠٢٦).

وقد ارتفعت نسبة الانفاق العسكري الى الناتج المحلي لتصل الى ٥,٧% بعد عام ٢٠١٥، إذ لجأت الحكومة الى الاقتراض بمبلغ (٩,٦) مليار دولار لغرض مواجهة تنظيم داعش الإرهابي، والعمل على استعادة المحافظات التي سُيطر عليها (مولود . قادر ٢٠٢٤، ١٧٥).

وقد بلغت القوات المسلحة النظامية ٢٠٠٠٠٠ من قوات الأمن الوطنية و(٢٠٠٠٠٠) قوات الحشد الشعبي وقوات البيشمركة (إقليم كردستان) (١٥٠٠٠٠)، الإجمالي الكلي (٥٥٠,٠٠٠) فرد من افراد القوات المسلحة النظامية.

تقدم الجيش العراقي في التصنيف السنوي العالمي لأقوى الجيوش في العالم لعام ٢٠٢٢، إذ حصل على المرتبة ٣٤ عالميا.

وقال الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية اللواء يحيى رسول، في بيان نشره عبر حسابه في موقع تويتر، إن التصنيف جاء بناء على التقرير الذي نشره موقع "غلوبال باور"الأميركي المتخصص بتصنيف الجيوش في العالم حسب القوة (الجزيرة ٢٠٢٢).

وحسب البيان، فإن "الجيش العراقي تقدم بمعدل ٢٣ مرتبة في تصنيف ٢٠٢٢، بعدما كان يحتل المرتبة الـ٥٧ في تصنيف عام ٢٠٢١"، وجاء في المرتبة السادسة في منطقة الشرق الأوسط بعد مصر وتركيا وإيران وإسرائيل والسعودية، والمرتبة الرابعة عربياً ويأتي هذا التصنيف بناء على ٥٠ عاملًا لتحديد هذا التصنيف، وتتضمن العوامل القوة العسكرية والمالية واللوجستية وغيرها لتحديد التحسن أوالتراجع أو الاستقرار في هذه الجيوش سنويا.

ويعدّ الجيش العراقي أقدم الجيوش العربية من حيث التأسيس، فقد أُسّس في السادس من يناير/كانون الثاني عام ١٩٢١، مع أول فوج بقيادة عدد من الضباط، حمل اسم "فوج موسى الكاظم"، بعد موافقة بريطانيا على طلب الملك فيصل بن الحسين بهذا الشأن.

وكان هذا الفوج النواة الأولى في مسيرة الجيش الطويلة، وتبعته قوتان جوية وبحرية، ليزداد قوامه إلى أن أصبح ٤ فرق: الأولى والثالثة في بغداد، والفرقة الثانية بكركوك والرابعة في الديوانية.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه العقيدة الامنية العراقية بعد العام ٢٠١٧

لما كان عام ٢٠١٧ يمثل حداً زمنياً فاصلاً بين ما قبله وما بعده بالنسبة للدولة العراقية ومرد ذلك يعود لسببين : الاول يتعلق بتحرير العراق من سيطرة (تنظيم داعش الارهابي) عل بعض المحافظات والمدن العراقية وفرض الامن بشكل كامل على مختلف انحاء جمهورية العراق تحت ادارة كاملة للملف الامني من قبل الحكومة الاتحادية. في حين ان ذات العام شهد حدثاً في غاية الخطورة كان يهدد وجود العراق كدولة مستقلة قائمة بذاتها الا وهو الاستفتاء الاحادي الجانب الذي قام به اقليم كردستان العراق لغرض الانفصال عن جمهورية العراق وما تبعه من احداث اثرت بشكل مباشر عل العقيدة الامنية العراقية سيتم التطرق اليها في المطلب الاول من مبحثنا هذا وهذا هو السبب الثاني الي جعل من العام ٢٠١٧ يشكل تاريخاً مهماً في تاريخ الدولة العراقية.

المطلب الاول : التحديات الداخلية : وتتمثل التحديات الداخلية التي تواجه العقيدة الامنية العراقية بعد العام ٢٠١٧ بمجموعة من المستويات تشمل:

المستوى الاول : التحدي الامني حيث يشكل التحدي الامني احد ابرز التحديات التي واجهت العراق وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣، فادت ظواهر مثل الفساد المالي والاداري اضافة الى ضعف الجهد الاستخباراتي وجمع المعلومات فضلاً عن انتشار الجريمة المنظمة كل ذلك شكل تحديات اثرت على مجمل الوضع العام في العراق هذا من جهة، من جهة اخرى فان عدم تناسب الامكانيات العسكرية مع حجم التهديدات الامنية وكذلك مخاطر انتشار المخدرات والاستخدام الغير شرعي للمؤثرات العقلية، اثار وتبعات عسكرة المجتمع منذ ثمانينات القرن الماضي اضافة الى ثقافة امتلاك السلاح عند بعض العشائر وخصوصاً في

المناطق الريفية في بعض المحافظات، (استراتيجية الامن الوطني العراقي العراق اولاً ٢٠٢٥-٢٠٢٦، ١١) ايضاً يمكننا القول ان الارهاب كان التحدي الابرز بل والوجودي الذي هدد الدولة العراقية فالارهاب بالمجمل لم يكن ظاهرة مناطقية محدودة في نطاق جغرافي معين بل انه شمل كافة الجغرافيا العراقية فيمكننا القول بان الهجمات الارهابية ضربت اغلب المدن والقصبات العراقية بشكل مباشر وتأثر منها كل المجتمع العراقي بمختلف طوائفه وطبقاته وعرقياته بشكل غير مباشر.

المستوى الثاني: التحدي السياسي يشمل مجموعة من المعوقات التي كان لها الاثر الواضح في تراجع الأمن في العراق وتلكؤ تنفيذ السياسات التنموية ومنها:

- تفشي ظاهرة الفساد ففي العراق ارتفعت معدلات الفساد لأسباب عديدة، منها ما يتعلق بتحول الإدارة الحكومية الى نظام مؤسسي يعمل على تكريس السيادة السياسية على حساب السياقات والانظمة الادارية وهذا أدى ظهور نوع من (التسلط السياسي) على الانظمة والتعليمات الادارية الى إيجاد نوع من السلوك الإداري مسيس إلى حد كبير، فضلا عن ضعف المشاركة المجتمعية في الجهاز الاداري للدولة مما ادى ضعف المؤسسات من جهة وانخفاض مستوى تنظيمها من جهة اخرى، ومن جانب اخر فان هذا الضعف يؤشر على فقدان الأفراد لشعورهم بالمسؤولية العامة مما يمنح الفساد مساحة أكبر من الانتشار، إن الفساد المالي والاداري كان سبباً في عدم تحقيق الاستقرار السياسي إذ إن بشكليه قد أدى إلى تدني في مستويات تنفيذ البرامج التي تنوي تنفيذها الحكومة وهذا يقود الى الفشل في عملية تحقيق نمو اقتصادي والمزيد من التدهور والتأخر في إنجاز المشاريع التي يراد منها التنمية والتقدم وإعادة البناء، وكل هذا ينعكس بشكل سلبي على مستويات الرفاهية والأمن المجتمعي للأفراد، وهذا ما سبب في تراجع المقدرة على الكسب لأفراد المجتمع وخاصة الطبقات

الفقيرة ، لأنهم لن يحصلوا بسببه على نصيبهم الموضوعي من الوظائف والفرص، كما يزيد من درجة عدم العدالة التوزيعية بين إفراد المجتمع. وبالتأكيد فان وجود الفساد وانتشاره في مجتمع ما لن يقتصر تأثيره في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض متوسط الفرد من الدخل الحقيقي، بل يتعدى ذلك إلى عدم كفاية وتردي مستوى خدمات الصحية والتعليمية والكهرباء والمياه وغيرها من المؤشرات الرئيسة للأمن المجتمعي(حسين ٢٠٢٥، ١٩١.)

- نظام المحاصصة السياسية والطائفية حيث تشكل المحاصصة السياسية والطائفية بعد الاحتلال الامريكي لعام ٢٠٠٣ الشكل العام للنظام السياسي العراقي و الحجة في ذلك أن المجتمع العراقي مجتمع يتسم بالتعددية والتنوع في مكوناته الاجتماعية ومن الأفضل أن تلك المكونات الاجتماعية جميعها تشارك في السلطة والحكم على اساس المحاصصة والتي نقصد بها تقسيم الكل على مكوناته بحسب الاستحقاق العددي والكمي للأطراف المشاركة في العملية السياسية وهي بوصفها منهجا سياسيا يسمح للمكونات الحزبية الفائزة جميعها عبر الانتخابات الديمقراطية منا لمشاركة في الحكومة وتحمل المسؤولية لإدارة الدولة. ان البعض يجادل بان لهذه المحاصصة ضرورات اوجدتها مجموعة من الاسس القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالدستور الدائم لجمهورية العراق الصادر عام ٢٠٠٥ في المادة الثالثة منه عرف جمهورية العراق بانها (بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الاسلامي) لذلك فان ذلك يجيز لتلك القوميات والاديان والمذاهب تأسيس احزاب سياسية تتقاسم السلطة لضمان حقوقها وبالتالي فان ذلك يقود الى جعل البناء المؤسسي للدولة هشاً وعرضة

لخطر الصراعات والتخندق الطائفي والقومي والديني ويقلل من معيار الكفاية في التوظيف الذي يستبدل بمعيار الانتماء إلى الجماعة الطائفية والقومية.

- العلاقة مع اقليم كوردستان فالإقليم بحد ذاته يتعامل مع الحكومة الاتحادية معاملة الند للند وليست معامل الجزء من الكل، فبعد ترسيخ نظام الطائفية الذي اشرنا اليه في اعلاه اخذ الاقليم مهمة التمثيل السياسي للمكون الكوردي وبالتالي بدأ يستفاد من الوضع القانوني الممنوح له بوصفه اقليماً دستورياً بفرض سياسة الامر الواقع من خلال عزل حدوده الادارية بشكل كامل عن بقية اجزاء الدولة العراقية اضافة الى اقامة حواجز امنية وسيطرات للتدقيق تسمى محلياً في بقية اجزاء العراق (سيطرات الاقامة) تقوم بتثبيت معلومات المواطن العراقي من غير القومية الكردية في نظام خاص يتم ادارته من الاقليم حصراً وبعد ذلك اما يسمح لهذا المواطن بالدخول الى الاقليم مقابل منحه (بطاقة امنية) نافذة لمدة محددة او لايسمح له بدخول الاقليم في اجراءات تشبه الدخول الى دولة اخرى، فضلاً عن سياسة الاستحواذ بالقوة على الاراضي الواقعة خارج حدود الاقليم تحت ذريعة احكام المادة ١٤٠ من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥، هذه الاسباب وغيرها جعلت من الاقليم عنصراً مزعزعاً للاستقرار السياسي في العراق وادت الى تشنج العلاقات مع الحكومة الاتحادية من جهة ومع المحافظات المحاذية للإقليم من جهة اخرى وهذا كله قاد الى تنامي النزعة الانفصالية لدى المجتمع الكردي وهو ما استغلته الادارة السياسية لإقليم كوردستان لتنظيم الاستفتاء على الانفصال عن جمهورية العراق عام ٢٠١٧.

-الاحتجاجات الشعبية حيث ان هذه الاحتجاجات تكاد تكون مستمرة سنوياً وخصوصاً في فصل الصيف بسبب سوء الخدمات العامة وخصوصاً انقطاع

التيار الكهربائي وبالتالي فان هذه الاحتجاجات الشعبية شكلت تهديداً امنياً لاستقراريه الدولة العراقية وخصوصاً ما تعرف بـ (ثورة تشرين لعام ٢٠١٩) التي ادت الى اقالة الحكومة العراقية قبل انتهاء ولايتها الدستورية. ان الاثار الايجابية والسلبية لطبيعة الحراك الشعبي الذي تمثله موجات من الاحتجاجات والتظاهرات ساعدت في بلورة اتجاهات عملت علة تطوير الوعي الشعبي ونمو الروح الوطنية بالضد من الارهاب والفوضى والفساد وضعف ادارة الدولة هذا من ناحية الجوانب الايجابية، اما من الجوانب السلبية فتتمثل في بعض السلوكيات الغير منضبطة من قبل بعض المتظاهرين او بعض القوات الامنية المكلفة بحمايتهم (استراتيجية الامن الوطني العراقي العراق اولاً ٢٠٢٥-٢٠٢٦ ، ١١)

والمستوى الثالث: التحدي الاقتصادي ان الاقتصاد العراقي وخصوصاً بعد عام ٢٠١٧ يعاني من ضعف الهيكل الإنتاجي وذلك بسبب الاعتماد شبه التام على الريع النفطي كمصدر وحيد للدخل، وهذه المشكلة تفاقمت مع عدم استثمار العوائد الريعية في تطوير القطاعات الإنتاجية وقدرات المجتمع وهو ما ضهر جلياً في النصف الاول من عام ٢٠٢٠ بسبب الانخفاض القياسي باسعار النفط بسبب ما احدثته جائحة كورونا من توقف لكافة الانشطة البشرية في العالم مما ادى الى عدم وجود طلب كبير على النفط، ومع استمرار سياسات الإنفاق الحكومي العالي وتبديد الثروات وتوزيعها بدون خطط مدروسة لدعم النمو الاقتصادي، فضلاً عن عدم إفساح المجال للقطاع الخاص من المساهمة في النشاط الاقتصادي، اضافة الى تفشي الفساد وهدر المال العام دون أي حراك جدي من قبل الجهات الرقابية والقضائية لإيقافه والقضاء عليه، كل ذلك أدى الى ضعف المساهمة المجتمعية في بناء اقتصاد مستقر ومتنام يواكب التطورات على الساحة العالمية، كذلك فان

هيمنة القطاع النفطي على الجزء الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي العراقي كانت العنوان الابرز للاقتصاد العراقي، اذ ان جميع الإجراءات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة لتنشيط القطاعات الإنتاجية من اجل تقويم الاقتصاد العراقي بائت بالفشل وبقي القطاع النفطي هو المهيمن على النسبة الاكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد عام ٢٠٠٣، اما القطاع الخاص فما زال قطاعا للمقاولات فقط، كون ان التركيز قد استمر على القطاع العام كمحرك للنمو الاقتصادي بسبب المدخولات الخارجية الناجمة عن تصدير النفط الخام (الموسوي وعباس ٢٠٢٤، ١٥٧).

المستوى الرابع: التحدي الامني السيبراني عرف المعهد الوطني للمعايير والتقنية الامريكي (NIST) الفضاء السيبراني بانه (الشبكة المترابطة من البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والتي تشمل الإنترنت وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والنظم الحاسوبية والمعالجات المدمجة وأجهزة التحكم)، وفي العراق خصوصاً مع الانتشار الكبير للأجهزة الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي ومع ضعف الثقافة التكنولوجية للفرد العراقي نجد ان الهجمات السيبرانية تؤثر بشكل فعال في المجتمع العراقي، مع العرض ان العراق الى الان لم يعمل على انشاء قاعدة تشريعية قانونية رصينة تتعامل مع الجريمة الالكترونية والهجمات السيبرانية، مع ذلك نجد ان جهاز الامن الوطني العراقي يعمل على مكافحة هذا النوع من الجرائم والهجمات فقد اعلن الجهاز عن اعتقال ٨ اشخاص يعملون على زعزعة الاستقرار الداخلي وتهديد الوحدة الوطنية من خلال منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي بينهم شخص اجنبي الجنسية هذا من جهة، من جهة اخرى اعلن الجهاز معالجة اكثر من ٢٧٠ هجمة سيبرانية من داخل البلاد وخارجها فضلاً عن رصد ومعالجة وايقاف ١٠٤٣ حساباً الكترونيا تهدد السلم المجتمعي والامن العام

في العراق(تصريح رسمي للناطق الرسمي باسم جهاز الامن الوطني العراقي ،٢٠٢٦)

هذه التحديات وغيرها تشكل عائقاً بوجه تطوير الامن في العراق مع العرض انها سلسلة متصلة تتأثر فيما بينها.

المطلب الثاني : التحديات الخارجية : تعد التحديات الخارجية متغيراً حقيقياً مؤثراً على الامن في العراق و تتمثل هذه التحديات بالتواجد العسكري الاجنبي المباشر وهنا يجب ان نفرق بين نوعين من هذا التواجد الاول وهو التواجد الشرعي ونعني به القوات العسكرية المتواجدة باتفاقيات رسمية مع الحكومة العراقية وتشمل قوات التحالف الدولي للحرب ضد (تنظيم داعش الارهابي) التي تتواجد لأغراض التدريب والدعم العسكري وبقواعد الجيش العراقي. اما النوع الثاني من التواجد فهو يشير الى التواجد العسكري الاجنبي بدون موافقة الحكومة العراقية وهو على مستويين الاول يتعلق بوجود قوات عسكرية رسمية و نعني به تواجد القوات التركية التي تتواجد في شمال العراق في كلاً من اقليم كوردستان ومحافظة نينوى التي تشير تقديرات غير رسمية الى ان عددها يقارب المائة قاعدة ومعسكر وحاجز امني ابرزها هي قاعدة بعشيقة التي انشات عام ١٩٩٥، هذا التواجد تحول الى اجتياح بري حيث في ٢٦ /٢٠٢٤/٦ توغل الجيش التركي داخل الحدود العراقية في إقليم كوردستان بـ ٣٠٠ دبابة ومدرعة وقام بنصب حاجزا أمنيا خلال ١٠ أيام ، ضمن حدود منطقة (بادينان) في محافظة دهوك، حيث إن الدبابات والمدرعات التركية توغلت في قرى (أورا، وسارو، وارادنا، وكيستا، وچلك، وبابير) فضلاً عن مشاهدة حوالي ١٠٠٠ جندي تركي تنقلوا بين قاعدة (گري باروخ) العسكرية التركية و(جبل متين) في ناحية (بامرني) لمدة ثلاثة أيام، كما أقيم حاجز أمني بين قريتي (بابير وكاني بالافي)هذه القوات منعت مرور المدنيين إلا بعد

التحقيق معهم وإبراز هوية الأحوال المدنية العراقية أو البطاقة الوطنية العراقية(التوغل التركي في إقليم كردستان العراق وتصاعد التوترات والتداعيات الامنية والإنسانية، ٨ يوليو ٢٠٢٤)' اما المستوى الثاني من التواجد العسكري الاجنبي الغير شرعي فهو يشمل القوات العسكرية غير النظامية (ميليشيات مسلحة) معارضة للدول المجاورة وخصوصاً ضد كلاً من تركيا وايران وسوريا وتنتشر هذه القوات الغير نظامية في شمال العراق في كلاً من اقليم كوردستان و محافظة نينوى حيث ان هذه القوات هي من القومية الكوردية وتنتشر قوات المعارضة الايرانية في مناطق محافظة السليمانية واربيل وخصوصاً في قضاء كويسنجق، اما قوات المعارضة التركية والتي نعني بها حزب العمال الكوردستاني تنتشر في مناطق جبل قنديل في اربيل و الشريط الحدودي التركي العراقي و قضاء سنجار في نينوى مع العرض ان الحزب حل نفسه والقى السلاح في العام ٢٠٢٥، اما قوات سوريا الديمقراطية فقد انخرطت باتفاق رسمي مع الادارة السورية الجديدة يتعلق بتنظيم وضعها القانوني اضافة الى فرض سيطرة الحكومة السورية على مناطق شرق وشمال شرق سوريا الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

من جهة اخرى فان ابرز التحديات ال خارجية التي تؤثر على الامن في العراق هي العدوان (الاسرائيلي) – الامريكي على ايران بمرحلتيه الاولى في حرب الـ ١٢ يوم في شهر حزيران ٢٠٢٥ والحرب الحالية التي اندلعت في شباط ٢٠٢٦ حيث القت هذه الحروب بضلالها على العراق حيث كانت وما زالت الاجواء العراقية هي الممر الاساسي لتنفيذ الهجمات الجوية التي تستهدف ايران من قبل كل من (اسرائيل) والولايات المتحدة فضلاً عن الاعتداءات الامريكية التي تستهدف القوات الامنية العراقية بالقصف الجوي في مختلف انحاء العراق وهو ما اشارت اليه وزارة الداخلية العراقية في بيانها الصحفي في ٢٠٢٦/٣/٢٨ الذي نعت فيه استشهاد

احد امري افواج طوارئ نينوى الذي استشهد اثر (العدوان الصهيوامريكي) نتيجة قصف جوي لمقر الفوج اسفر عن استشهاد امر الفوج اضافة الى استشهاد منتسب اخر (بيان رقم ١٧ لوزارة الداخلية العراقية ٢٠٢٦) ، وهنا نخلص الى ان التحديات الخارجية مؤثرة جدا على الامن العراقي فهي تزعزع ثقة المواطن بالدولة وتنتهك سيادة البلد فضلاً عن الخسائر التي تصيب الارواح والممتلكات.

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية لتطوير العقيدة الأمنية العراقية.

هناك عدة سيناريوهات عند الحديث عن تطوير العقيدة الأمنية في العراق وهي :-

المطلب الأول: سيناريو تعزيز الأمن والاستقرار في العراق .

يسهم تطوير العقيدة الأمنية العراقية في تعزيز أمن واستقرار البلد ، ونرى أن هذا السيناريو مرتبط بتحقيق عدة متطلبات أساسية وهي الآتي-:

١-**تنظيم القوات الأمنية والعسكرية** : العمل على تنظيم القوات المسلحة العراقية بطرق احترافية غير تقليدية ، وتطوير أساليب التدريب لغرض انشاء قوات قادرة على ادارة الحروب الحديثة القائمة على المناورة وخفة الحركة وتكتيكات معركة ، أي على المؤسسة العسكرية العراقية تطوير قدراتها القتالية وعتادها العسكري بما يتكيف مع النمط اللامتماثل للحرب والتي تتطلب ادارة الحرب عن طريق وضع خطط عسكرية محكمة توظف من خلالها الإمكانيات المتاحة للقتال بالاعتماد على تكتيك الالتقاء وخلق مناطق تمركز تمثل خطوط دفاع ثابتة ومركز انطلاق للتقدم مع نقل خطوط الدفاع بطريقة التوسع والتعدد في تلك الخطوط وهو مايتطلب التحول نحو حرب الحركة والتي تعني بشكل أساسي بعامل السرعة والحسم والتي تتطلب اهتمام كبير بعمليات مجابهة التمرد والإرهاب قائمة على احداث تغيير نوعي في خطط التدريب والتأهيل والتسليح. ادارة العمليات القتالية

على المستوى الاستراتيجي والعتبوي والتكتيكي المتميز بالسرعة في حسم المعارك، وتحقيق الدفاع النشط الذي يتطلب اسلوب الأحزمة الدفاعية لتقليل حجم القوة البشرية في الدفاع والاهتمام بسلاح المشاة وبتسليحة ليكون سلاحا مؤثرا في المعركة الدفاعية و الهجومية على حد سواء . (محمد ،عماد جاسم ،٢٠٢٠، ٤٣٣.).

فضلاً عن العمل على بناء مؤسسات أمنية بقيادة مؤمنة بالمبادئ والممارسات الديمقراطية الأساسية (Khalii, 2006.10) ، لها عقيدتها واستراتيجيتها التي تنبثق عنها والتي تحدد سياقات العمل على مستوى التكتيك والسوق العام من ناحية وتحدد طبيعة القوة التي تتجهز بها على مستوى الدفاع او الهجوم من ناحية اخرى (محمد ،عماد جاسم ،٢٠٢٠، ٤٣٠.) . كما من الضروري أن لاينشغل القادة بنشر اعداد كبيرة من القوات الأمنية أي عدم استعمال الكم والعدد كمقياس للنجاح رغم أهمية الاعداد الا انه يفضل الاهتمام بالجوانب غير الملموسة التي يصعب قياسها بالكم (التدريب ، التأهيل ، التسليح) (Rathmell at,2005.18) .

٢-**حصر السلاح بيد الدولة:** أن تطوير العقيدة الأمنية قائم بالدرجة الأساس على حصر السلاح بيد الدولة عن طريق تطبيق قانون الأسلحة رقم (٥١) لسنة ٢٠١٧ والذي يؤكد على وجوب حصر الأسلحة بيد القوات الأمنية والعسكرية كما جاء في المادة (٣) التي تنص على " يمنع استيراد أو تصدير الأسلحة الحربية أو أجزائها أو عتادها أو حيازتها أو احرازها أو حملها أو صنعها أو اصلاحها أو نقلها أو تسليمها أو تسلمها أو الإتجار فيها إلا للأجهزة الأمنية والعسكرية ".

وفي المادة (٤) اولاً: التي تنص على " يمنع استيراد أو تصدير الأسلحة النارية أو أجزائها أو عتادها أو صنعها إلا للأجهزة الأمنية والعسكرية" . ثانياً: " يمنع

حيازة وحمل الأسلحة النارية أو بيعها أو اصلاحها إلا بإجازة من سلطة الاصدار". (قانون الأسلحة ، ٢٠١٧ . ٢).

٣- **تطوير أجهزة الاستخبارات** : العمل على تطوير قدرات الاجهزة الاستخباراتية وفق الاساليب الرقمية الذكية من حيث جمع البيانات و عمليات الرصد والمراقبة والتحليل والتنبؤ ليكون لها قدرة على إنتاج استخبارات ذات قدرة على تحديد معالم الخيارات المحتملة للاعمال الإرهابية المتوقعة في المستقبل للعدو. إضافة إلى تنسيق العمل مابين الوكالات الاستخباراتية المتمثلة في " المديرية العامة للاستخبارات والأمن و مديرية الاستخبارات العسكرية (وزارة الدفاع) ، المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب و وكالة الاستخبارات والتحقيقات الوطنية (وزارة الداخلية) ، جهاز المخابرات الوطني العراقي ، مستشارية الأمن الوطني ، استخبارات جهاز مكافحة الإرهاب" . إذا أن التنسيق والتعاون مابين تلك الوكالات يحقق نتائج دقيقة وصائبة تسهم في تعزيز أمن واستقرار البلد. (البيضاني ، حسن سلمان خليفة ،٢٠٢١. ١١٤) .

٤-**تعزيز الأمن السيبراني:** ثمة علاقة وثيقة مابين تطوير العقيدة الأمنية وتعزيز الأمن السيبراني لانه يعد ضرورة أساسية في مجال تطوير وصيانة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الأمنية، له دور في إدارة أمن المعلومات وتحليل مستوى جاهزية منظومة الأمن من حيث التكامل الاستراتيجي ، وتوسيع استراتيجية الأمن السيبراني، ومواجهة الهجمات الإلكترونية والعمل على التقليل منها قدر الإمكان.(عودة ،زمن ماجد،٢٠٢٤ . ٢١٧) . للأمن السيبراني دوراً مهماً في حماية وضمان أمن الفضاء السيبراني العراقي ، وحماية بنية معلوماته الحيوية ، والتعامل مع بعض التحديات السيبرانية التي تهدد أمن العراق وسلامته ، و دور في احباط العديد من العمليات الارهابية للحد من انتشار التنظيمات والشبكات

الارهابية ففي عام ٢٠١٤ تمكنت شركات أمنية مختصة بالأمن السيبراني من مراقبة ورصد حركات تنظيم داعش الإرهابي عن طريق الاقمار الاصطناعية و أجهزة GPS ، ومراقبة استعمالهم لمواقع التواصل الاجتماعي عند القيام بعمليات تجنيد المزيد من الإرهابين والدعاية للتنظيم.(الشمري ،مصطفى ابراهيم سلمان ،٢٠٢١. ١٧١-١٧٣)

كما نرى أن للأمن السيبراني دور في الحفاظ على سرية المعلومات ودقتها ، و تحديد المعلومات والبيانات المفيدة وتميزها عن غير المفيدة. وكيفية جمع كميات كبيرة من المعلومات غير المتجانسة والتعامل معها، وتقييم وحماية خصوصية الأجزاء الحساسة من المعلومات ، الحفاظ على خصوصية تبادل المعلومات الشخصية. وضمان عدم تغيير البيانات أو إتلافها بواسطة مستخدمين ضارين أو أخطاء في النظام. أي الحفاظ على صحة المعلومات الموجودة في النظام ، و وضع الاعتبارات المطلوبة لأنظمة الكترونية آمنة(Martellini 2013،8-5) من اجل التوصل إلى سياسة متكاملة للأمن السيبراني قادرة على التعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية كافة في العراق.

٥-**اصلاح المؤسسة الأمنية:** العمل على معالجة اهم المشكلات التي تضعف المؤسسة الأمنية و العسكرية والمتمثلة بالقضاء على مظاهر الفساد فيها .عن طريق تشخيص مواطن الضعف في المؤسسات التي لم تبني بطريقة مهنية بسبب الخلافات السياسية من جهة وبسبب تفشي الفساد المالي والاداري في بعض مفاصل تلك المؤسسة من جهة اخرى .(عودة ،زمن ماجد . عبد الرزاق ،هبة نصير ،٢٠٢٤ . ٥)

وفي سياق محاربة الفساد في المؤسسات الأمنية دعا ممثل المرجعية الدينية العليا الشيخ عبد المهدي الكربلائي خلال الخطبة الثانية لصلاة الجمعة اليوم

١٦/ربيع الثاني / ١٤٣٦هـ الموافق ٦ / ٢ / ٢٠١٥م إلى ضرورة اتخاذ اجراءات رادعة للقضاء على ظاهرة المقاتلين الوهميين أي الذين لا يتواجدون في مواقع القتال من القوات الأمنية والتي تسبب إنهاك للقوات المتواجدة فعلاً وتحميلها أكثر من طاقتها العسكرية والقتالية ومن ثم تؤدي إلى خسائر عسكرية ميدانية.(الموقع الالكتروني لمكتب السيستاني،٢٠١٤) .

٦- ترسيخ المبادئ القانونية والتنظيمية والمؤسسية في المؤسسات الأمنية :

العمل على اصلاح الهياكل الأمنية تدريجيا عن طريق ترسيخ الديمقراطية والليبرالية والتعددية والشفافية والتوجيه الديمقراطي للعلاقات الأمنية العسكرية ، التأكيد على عدم ولاء افراد الجيش والأمن العراقي لاي حزب سياسي او زعيم ديني وانهم لايخدمون اي جهة اخرى غير حكومية ، و ضمان اعتماد الجيش العراقي نظام الترقية القائم على الجدارة بدلاً من نظام يفضل الانتماء السياسي أو العرقي أو الديني وان تنفذ وزارة الدفاع برامج تدريبية وتعليمية للموظفين المدنيين العراقيين لتطوير القدرات في كيفية تحليل السياسات الأمنية وتعزيز مهاراتهم في التفكير النقدي. والعمل على ضرورة محاسبة القطاع الأمني و إخضاعه للرقابة من خلال إنشاء لجان رقابية برلمانية .(Khalii, 2006.18-19) . اضافة إلى الابتعاد عن المحاصصة الطائفية عند توزيع المناصب الأمنية والعسكرية والتأكيد على مبدا الكفاءة المهنية والخبرة ، و العمل على تطوير القدرة على وضع وتنفيذ السياسات الأمني اذا يفتقر القادة إلى القدرة المؤسسية للأزمة لصياغة السياسات الأمنية وتنفيذها والتخطيط لها على المدى البعيد. (Rathmell at,2005.18)

المطلب الثاني :سيناريو زعزعة الأمن والاستقرار في العراق .

في السيناريو الثاني نرى في حال كان هناك تراجع في تطوير العقيدة الأمنية للقوات العسكرية يؤدي بطريقة غير مباشرة إلى زعزعة الأمن والاستقرار في البلد ، ومن اهم أسباب تراجع الاهتمام بتطوير العقيدة الأمنية هو الآتي –

–العمل على زج القوات الأمنية والعسكرية في عمليات عسكرية غير مخطط لها مسبق او عدم امتلاك خطة واضحة ومدروسة اتجاهها مما يؤدي إلى تصدع البنى التحتية والقدرات القتالية واستنزاف الامكانيات القتالية للقوات العسكرية مما يؤثر على أمن واستقرار البلد .(البيضاني ،حسن سلمان خليفة ،٢٠٢١ . ١٠٨) .

- عند غلبة الهويات والولاءات الفرعية على الهوية والولاء للوطن لدى ابناء القوات الأمنية والعسكرية فان الأمر هنا لامحال يؤدي إلى تصدع الثقة بالولاء للوطن والدفاع عنه ثم زعزعة الأمن والاستقرار فيه .(علي ،ايناس عبد السادة واخرون ،٢٠٢٠ . ٧٠)
- عدم القدرة على حصر السلاح بيد المؤسسات الأمنية والعسكرية ، وأمتلاكه واستعماله من قبل الجماعات والتنظيمات الخارجة عن القانون يؤدي لامحال إلى زعزعة الأمن والاستقرار في البلد .
- عدم القدرة على اصلاح المؤسسات الأمنية والعسكرية من الفساد الاداري والمالي المستشري في اغلب مفاصلها .
- عدم توفر استراتيجية واضحة في كيفية العمل على تعزيز وتوظيف القدرات السيبرانية لخدمة المؤسسات الامنية يؤدي بلا شك إلى زعزعة امن واستقرار البلد.

الخاتمة

من خلال ما سبق ذكره ، يتبين لنا أن العقيدة الامنية لبلدنا بعد عام ٢٠١٧ شهدت تحولات رئيسة فرضتها طبيعة الطروف الراهنة بعد هزيمة تنظيم داعش

الارهابي ، اذ اتجهت الحكومة نحو بناء منظومتها العسكرية وتعزيز قدرات مؤسساتها بما يتناسب مع متطلبات المرحلة، وقد ادت هذه التحولات في إعادة تحديد الأولويات اللازمة للامن الوطني، كما توصلنا بان العقيدة الامنية ما زالت تواجه جملة من التحديات، أبرزها التحديات الداخلية المتعلقة بالاستقرار السياسي، واستمرار بعض التهديدات الامنية، كذلك التحديات الإقليمية والدولية.

وعليه، فإن تطوير العقيدة الأمنية العراقية ببقى مرهون بمدى قدرة الحكومة على تعزيز كفاءة مؤسساتها الامنية، وضرورة التنسيق بين مختلف المؤسسات ، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المستدام في الامن والعمل على مواجهه التحديات المستقبلية بكفاءة ومهنية.

ولقد توصلنا الى جملة توصيات ابرزها :

١- ضرورة العمل على صياغة رؤية إستراتيجية شاملة تاخذ بالاعتبار المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية، وتحدد بوضوح الاولويات للأمن الوطني.

٢- العمل على تحديث الهياكل التنظيمية، ورفع كفاءة التدريب، واعتماد معايير متطورة في المؤسسات العسكرية والامنية .

٣- ضرورة تسهيل الاجراءات والتعامل بين المؤسسات الاتية: (الجيش، الشرطة، المؤسسة الاستخباراتية) لمنع الازدواجية في المهام وتطوير الاستجابة للتهديدات المحتملة.

٤- السعي لتطوير الهيكل التكنولوجي الأمني والاستعانة بالتقنيات الحديثة في وسائل ادارة الازمات والمراقبة وغيرها .

المصادر :

اولًا : الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

- استراتيجية الامن الوطني العراقي (العراق اولاً) ٢٠٢٥-٢٠٢٦.

ثانيا : المصادر العربية :

١. ابن منظور . ١٤١٤ه. لسان العرب، دار صادر – بيروت ، المجلد ١٣، مادة أمن ،ط٣.
٢. الأثري ، عبد الله بن عبد الحميد . ١٤٢٢هـ . الوجيز، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى .
٣. الاخباري، كلمة . ٢٠٢٦. الداخلية تعلن خطة استكمال تسلّم الملف الأمني في عموم العراق خلال ٢٠٢٦ ، تاريخ النشر ١/٩/ ٢٩٢٦، الدخول بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٦ على الرابط التالي https://kalimaiq.org/news/details/53464 :
٤. بمخيواض ، محمد. ٢٠٢٢. ، مجلة الدراسات الستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا- برلين.
٥. بن علي ، القحطاني سعيد . بلا، نور السنة، مطبعة سفير، الرياض.
٦. بيان رقم ١٧ لوزارة الداخلية العراقية بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٢٨ متاح على الرابط : https://moi.gov.iq/?article=20523
٧. البيضاني ، حسن سلمان خليفة ، ٢٠٢١: متطلبات البناء وتطوير القدرات العسكرية العراقية في ظل التهديدات القائمة ، مجلة حمورابي العدد ٣٧ ، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية .
٨. البيضاني ،حسن سلمان خليفة. ٢٠٢٠ . تحديد المعالم العامة للعقيدة العسكرية العراقية على ضوء المستجدات الإقليمية والدولية بعد دحر داعش ، مجلة حمورابي ، العدد ٣٦ ، السنة التاسعة، خريف .
٩. تصريح رسمي للناطق الرسمي باسم جهاز الامن الوطني العراقي يوم ٢٠٢٦/٣/١٨، https://www.elnashra.com/news/show/1768700
١٠. التوغل التركي في إقليم كردستان العراق وتصاعد التوترات والتداعيات الامنية والإنسانية، ٨ يوليو ٢٠٢٤، تحقيق صحفي منشور على موقع قناة BBC على الرابط التالي https://www.bbc.com/arabic/articles/cprq70j7gyro :
١١. ج إي تر مبلاي، الأمن السيبراني منهج مرجعي عام، أكاديمية الدفاع الكندية، حلف الناتو، ٢٠١٦.
a. الجيش العراقي يحقق قفزة في ترتيب أقوى جيوش العالم لعام ٢٠٢٢، الجزيرة ، ٢٠٢٢/٢/٢
١٢. حسين ، الكوثر عبدالباري . ٢٠٢٥. السياسات العامة لتعزيز الامن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية ، ع ٦٩، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد .
١٣. حمزة، حسام . ٢٠١١. الدوائر الجيوسياسية لألمن الوطني الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة الحاج لخضرباتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
١٤. دوج . توبي، ٢٠٢٢، العراق من الحرب الى السلطوية الجديدة، ترجمة عذراء ناصر واخرون، ط١، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، بغداد.
١٥. الشمري ، مصطفى ابراهيم سلمان ،٢٠٢١ : الأمن السيبراني وأثره في الأمن الوطني العراقي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ،المجلد (١٠) ،العدد(١) ،كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة ديالى.

١٦. الطائي، علي هادي. ٢٠٢٣ . المفهوم الدستوري لسياسة الامن الوطني في ظل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ مجلة العلوم القانونية/ المجلد ٣٨ / العدد الثاني .
١٧. علي، ايناس عبد السادة ، كاطع ،سناء كاظم ، علوان ،بتول حسين ،٢٠٢٠: القيادة وإعادة بناء الدولة ما بعد الصراع : العراق بعد العام ٢٠٠٣ : دراسة حالة ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية المجلد ٤ ، العدد ٥ ، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث.
١٨. عودة ، زمن ماجد ،٢٠٢٤ :الامن السيبراني وإدارة المخاطر :العراق انموذجا ، مجلة فرسان الرد السريع للدراسات الامنية ،العدد (٢)،المجلد (١) ، وزارة الداخلية العراقية.
١٩. عودة ، زمن ماجد. عبد الرزاق ، هبة نصير، ٢٠٢٤: فتوى الجهاد الكفائي.. وتعزيز الأمن والاستقرار في العراق بعد عام ٢٠١٤" ، في المؤتمر العلمي الاول الذي عقدته كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد وبالتعاون مع العتبة العباسية المقدسة ، الدفاع الكفائي عقد من العطاء والبناء، كربلاء ، ١١-١٢-٦-٢٠٢٤.
٢٠. قانون الأسلحة رقم (٥١) لسنة ٢٠١٧ ، الوقائع العراقية ، العدد (٤٤٣٩) ، ٢٠ آذار ٢٠١٧.
٢١. كروكر . ريان، ٢٠١٧، مستقبل العراق تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، لبنان .
٢٢. لخضاري ، منصور . ٢٠١٥. السياسة الأمنية الجزائرية المحددات –الميادين- التحديات، المركز العربي للأبحاث والسياسات، لبنان، ط١ .
٢٣. محمد ،عماد جاسم ،٢٠٢٠: المؤسسة العسكرية العراقية وأهمية التحول في العقيدة والمهام ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد ٤٦ ، مركز البحوث والدراسات الاسلامية –مبدا ، الجامعة العراقية.
٢٤. المفرجي، فاطمة حسين فاضل. ٢٠٢٣.اوكار التطرف والارهاب في المخيمات السورية الهول نموذجا، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٥، جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية.
٢٥. الموسوي ، عبد الوهاب محمد جواد و أنغام فاضل عباس. ٢٠٢٤. مشاكل وتحديات الواقع الريعي للاقتصاد العراقي في ظل التحول، مجلة مركز دراسات الكوفة ع ٧٣، جامعة الكوفة.
٢٦. الموقع الرسمي الالكتروني لمكتب السيد السيستاني في النجف الاشرف . بتاريخ ١٣ حزيران /يونيو ٢٠١٤www.sistani.org
٢٧. مولود- شنيا كمال، قادر- احمد إسماعيل. ٢٠٢٤. اثر النفقات العسكرية في نمو الاقتصاد العراقي دراسة قياسية ٢٠٠٥- ٢٠٢٠، مجلة كردستان للبحوث الاستراتيجية، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كردستان، العدد
٢٨. النور صباح . الغريفي محمد، ٢٠٢٥، علاقات العراق الخارجية ومستقبلها، المركز الديمقراطي العربي، برلين، متاح على الرابط : https://democraticac.de/?p=75342
٢٩. هلال ،علي الدين. ٢٠٠٠. النظم السياسية العربية(قضايا الاستمرار والتغيير)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط١.

ثالثا: المصادر الانكليزية:

1. Martellini ،Maurizio ,2013: Cyber Security Deterrence and IT Protection for Critical Infrastructures ،Springer Briefs In Computer Science Springer.
2. Khalii,Peter, 2006:Rebuilding and Reforming the lraqi Security Sector U.S. Policy During Democratic Transition,Analysis Paper ,No9 .
3. Rathmell Andrew at,2005:Developing lraqs Secuity Sector ,National Defense Research institute ,Rand corporation .
4. Buzan ,Barry. 1991. People, States and Fear, Lynne Rienner Publishers,united state,Colorado, Boulder, Revised edition.
5. Ken ,Booth. 1979. Strategy and Ethnocentrism, Strategy and Ethnocentrism (Routledge Revivals), first Edition,london .
6. Gaddis ،John Lewis. 2005. Strategies of Containment , oxford , university press ,London, , 25.
7. Vanshika Sirohi, Fortifying Borders: The Imperative of a National Security Doctrine.
8. Planning and Policies Division, Iraqi National Security Strategy (2025–2030), al- baidar center for studies and planning .